التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

العدد
27

قراءة في كتاب

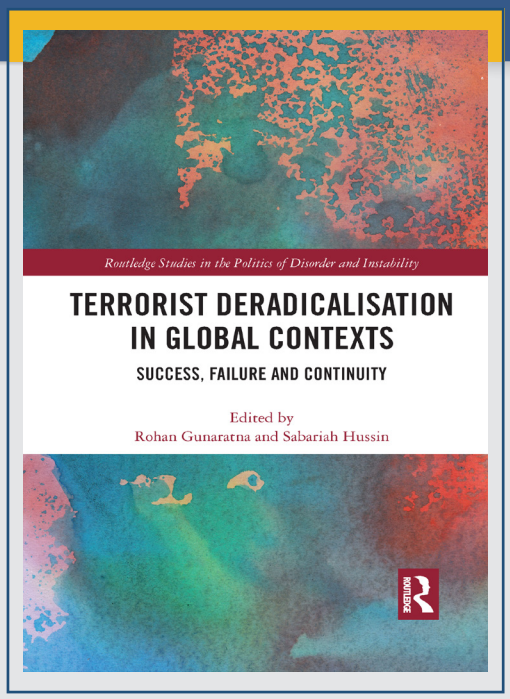

إعادة تأهيل الإرهابيين في السياقات العالمية

النجاح، الفشل، الاستمرارية

تحرير: روهان غوناراتنا، وصبرية حسين

(دراسات "روتليدج" في سياسات الاضطراب وعدم الاستقرار)

قراءة في كتاب

إصدار شهري يصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

المشرف العام

اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي

الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب / المكلّف

رئيس التحرير

عاشور بن إبراهيم الجهني

مدير إدارة الدراسات والبحوث

التحرير والتصميم والإخراج

توق الإعلامية للأبحاث

البريد الإلكتروني: info@taoqresearch.org

هاتف: 966 114890124+

يوليو 2021

27

قراءة في كتاب

إعادة تأهيل الإرهابيين في السياقات العالمية

النجاح، الفشل، الاستمرارية

نشأت معظمُ سياسات مكافحة الإرهاب المعاصرة بعد الأحداث العصيبة في مطلع القرن الحادي والعشرين، كهجَمات الحادي عشر من سبتمبر، والحرب الأمريكية في أفغانستان والعراق، وما سُمِّي بالربيع العربي، وبروز تنظيمَي القاعدة وداعش الإرهابيين. لكنَّ اهتمام العالم كان منصبًّا أكثرَ على بناء القدُرات العملية الفاعلة على المدى القريب، مع افتقادها للتأثير على المدى الطويل.

ولمَّا كان استخدام القوة المُفرِطة يُفضي إلى الشكِّ والتحيُّز والاستياء والغضب والكراهية والعداوة تجاه الدولة، وجبَ تطويرُ قدرة المجتمع على الصمود في وجه الإرهاب والتطرف العنيف. لهذا تتطلَّع الحكوماتُ إلى ربط مناهج مكافحة التطرف العنيف المعنية بالمشاركة المجتمعية وإعادة تأهيل المتطرفين والإرهابيين، بقوانين مكافحة الإرهاب وصلاحيات المراقبة لتحقيق السِّلم والأمان.

المضمون والمقترَح

تتجلَّى أهمية هذا الكتاب في الخبرات التي يُتيحها للمسؤولين والمشتغلين في الميدان ببرامجَ متنوعة لمكافحة التطرف والإرهاب، فهو يقدِّم مجموعة مختارة من الدروس المستفادة الإيجابية والسلبية، والخطط الإستراتيجية التي جُرِّبت في دول مختلفة. مع أساس تجريبي وأدوات فاعلة للتعامل مع المشكلات التي تواجهها الدولُ في محاربة الأصولية والتطرف. وعلى الرغم من كل الصعوبات التي تكتنف محاربةَ التطرف الإرهابي، وإعادة تأهيل الإرهابيين، بدأت الحكوماتُ في اتباع نهج أكثرَ شمولًا لمعالجة مشكلة التطرف العنيف، تُراعي المجتمعات والجهات الفاعلة التي كانت مهمَّشة في السابق.

وتتفق أغلبُ البرامج المعروضة في الكتاب على أن السَّجن دون خطة واضحة لمكافحة الإرهاب قد يؤدِّي إلى زيادة التطرف، فإن (المتطرفين الهواة) يجدون أنفسَهم مرة أخرى يتقلَّبون في أعطاف الثقافات نفسها التي ساقتهم إلى التطرف أول مرة، ويكون تأثرهم بـ (المتطرفين المحترفين) في السِّجن أشدَّ وأقوى. وفي غياب جهود محاربة التطرف، تنمو الأصوليةُ وتزدهر أكثرَ وأكثر.

يتضمَّن الكتاب دراساتٍ ميدانيةً مختلفة لجهود مكافحة التطرف التي قامت بها كلٌّ من: الهند، وإندونيسيا، وكازاخستان، وماليزيا، ونيجيريا، والفلبِّين، وسريلانكا، وإسبانيا، وتايلاند، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، واليمن. وتناول الكتابُ دولتين أوروبيتين اثنتين إلى جانب الولايات المتحدة، لكنَّ دراسات الحالة الآسيوية هي السائدة. ومع أن مجموعةً من البرامج الدَّولية أثبتت معدَّلات نجاح ملحوظة، يبقى السؤال الجوهري هو: هل يمكن تصديرُ هذا النجاح إلى الديمقراطيات الليبرالية في أوروبا، التي تمتاز مجتمعاتها بحساسية وتنوُّع أكبر للأقليات العِرقية والدينية، فضلًا عن مزيدٍ من القيود على تدخُّل الحكومة؟

ويوضح الكتابُ أن مجال محاربة التطرف وإعادة تأهيل المتطرفين لا ينبغي أن يكون مجالًا متاحًا للانتهازيين الباحثين عن التمويل والفرص المادِّية والسياسية؛ إذ تُظهر الدراسات أن أيَّ جهد لمحاربة الإرهاب يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتعريف الدولة وتأطيرها لهذه الظاهرة، ومدى سعيها إلى تتبُّع الأعمال المرتبطة بها ومعاقبة فاعليها. وقد تصبح محاولاتُ تحريض الفكر السياسي والسيطرة عليه أداةً قسرية أخرى للدولة، مما يسوِّغ تغلغلها العميقَ في المجتمع المدني، ويُبرز شكلًا جديدًا من تسلُّط الشرطة وتنصُّلها من واجبها الأول في حماية سكَّانها. ومن المهم أن نتذكر أن معظم الجهود والإجراءات في مجال مكافحة الإرهاب موجهة نحو الإكراه والقمع.

ولضبط جهود إعادة التأهيل يقترح الكتابُ تطوير برامجَ وطنية بقيادة هيئة إعادة تأهيل متخصِّصة، تفوِّضها الحكومة التي تعمل أيضًا بجِدٍّ ودأب في متابعة السجون وخِدْمات الإصلاح، وإعادة التشغيل والدمج. وينبغي لسُلطة إعادة التأهيل بناءُ شراكات مع هياكلَ حكومية مختلفة، إضافة إلى القِطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والأوساط التعليمية المتخصِّصة.

يمكن لهيئات مكافحة الإرهاب الحصولُ على الإرشادات القائمة على الأدلَّة التي تحتاج إليها وتطلبها الدول والجهات الفاعلة الأخرى. إن مثل هذا التوجُّه يبقى أكثرَ واقعية لإدخال الاهتمام المؤسساتي والسياسي الضروري في هذا المجال. وقد تساعد هذه البحوثُ أصحاب القرار على وقف النزعة الخطِرة للدول، في تفضيل التدابير القمعية على تلك التدابير الخاصَّة بالإصلاح وإعادة تأهيل المجرمين.

فصول الكتاب

يجمع هذا الكتابُ دراساتٍ ميدانيةً من دول مختلفة، شارك في إعدادها أكثر من عشرين باحثًا، ويعمل على تعزيز فهم التحدِّيات في تنفيذ برامج إعادة التأهيل، وفهم التهديد الخطِر للمتطرفين العنيفين.

يبيِّن **الفصل الأول** (مقدِّمة الكتاب) منهجَ الدراسات المذكورة، والمنهج العام الذي اتبعه المؤلفون في الكتاب. ويدرس **الفصل الثاني** النهجَ المجتمعي المعتمَد في المملكة المتحدة، الذي يُعَدُّ من نِقاط القوة الرئيسة في برنامجها. ويبحث في المجالات الرئيسة لجهود المملكة المتحدة في مكافحة التطرف. إذ إن بريطانيا تعتمد برنامجَ عمل تطوعيًا يستهدف المحتاجين إلى الدعم قبل ارتكاب الجريمة، داخل السِّجن وبعد الإفراج عنهم. ويلبِّي البرنامج حاجات أولئك الذين يحتاجون إلى دعم كبير، ويحدُث التدخل ما قِبل الجنائي بالاستثمار في برامج التقويم المبكِّر. وتعمل إدارة السجون أيضًا على المتابعة والمراقبة ما بعد الإفراج، والمساعدة على إعادة التأهيل.

يبحث **الفصل الثالث** في الجماعات الفلسطينية المسلَّحة، وحركات اليهود الأرثوذكس اليمينيين المتطرفين الرئسيين في تلك المنطقة، وأثر السَّجن في تطرف هؤلاء، وأهمية إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع.

ويتطرَّق **الفصل الرابع** للتجربة الهندية الطويلة والمتنوعة في مكافحة الإرهاب المحلِّي، المنتشرة انتشارًا ظاهرًا في مقاطعة كشمير الشَّمالية، حيث تواصلُ حكومات الولايات والحكومات المركزية تجربةَ المبادرات الجديدة؛ لتكون جزءًا من جهود احتواء الإرهاب والقضاء عليه، بالاعتماد على جهود إعادة التأهيل التي تُعنى عنايةً كبيرة بالشباب المحلِّيين والمقاتلين الأجانب قبل إعادة دمجهم في المجتمع.

ويُلقي **الفصل الخامس** نظرةً إلى الواقع في دولة كازاخستان، فمع عودة النساء والأطفال من العراق وسوريا، وجدت السلطاتُ الكازاخستانية نفسَها تبحث عن إجابات تتعلَّق بوقوع النساء في فخِّ الجماعات الدينية المتطرفة، والسعي لإيجاد الحلول لإعادة دمجهم في المجتمع. ويتناول هذا الفصلُ السياسات الحالية لمكافحة التطرف في البلاد بواسطة البحث النوعي، واستخدام مصادر البيانات. مع الكشف عن خطط كازاخستان وسياساتها بشأن الوقاية من التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب.

ويأخذنا **الفصل السادس** إلى نموذج ماليزيا في مواجهة المخاطر الأمنية التي تهدِّد البلاد، والتي قد تقوِّض السلام والاستقرار في المجتمع. وبالرغم من أن أعمال العنف في ماليزيا ما زالت قليلةً نسبيًا، فإن هناك حاجةً حقيقية إلى وضع إستراتيجية محلِّية لمكافحة التطرف والإرهاب، تلبِّي الواقعَ الماليزي. ويتضمَّن هذا الفصلُ مقابلات عميقةً مع السلطات والمتخصِّصين والإرهابيين السابقين في ماليزيا؛ لاكتشاف الحلول التي يمكن أن تُسهمَ في مكافحة التطرف.

ويُعنى **الفصل السابع** بواقع دولة سريلانكا، والحاجة إلى تطوير برنامج مناسب لمواجهة المتطرفين البوذيين، وإعادة تأهيلهم، وذلك بالاستفادة من العقائد والقِيَم المعزِّزة للسلام في البوذية. إضافة إلى هذا يشير الباحثون إلى أن هناك حاجةً ماسَّة إلى إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية لمعالجة الأسباب التي تُفضي إلى الصراعات الحالية، وتستمرُّ في منع المصالحة الوطنية وتثبيط آفاق السلام والاستقرار على المدى الطويل في سريلانكا.

ويمضي بنا **الفصل الثامن** في دراسة واقع الدولة اليمنية، وجهودها في مكافحة التطرف وفكِّ الارتباط بالإرهاب، في ظلِّ الوضع المتدهور والتقلُّب الدائم في البيئة الأمنية والسياسية. وينصبُّ الاهتمام هنا على بناء المرونة الاجتماعية بإشراك المجتمعات في مبادرات متماسكة عند مكافحة التطرف العنيف ومحاربة الإرهاب.

ويعرض **الفصل التاسع** النموذجَ النيجيري، حيث برزت جماعةُ بوكو حرام الإرهابية؛ لتكون تهديدًا أمنيًا حقيقيًا للحكومة، بعد أن نفَّذَت حملة عُدوانية معتمدةً على الأفكار المتطرفة، ومهاجمة مراكز الشرطة ومؤسسات الدولة في أجزاءٍ مختلفة من شَمال نيجيريا. ويدرس هذا الفصل عمليةَ (الممرِّ الآمن) على أنها إستراتيجيةٌ وطنية فاعلة لمكافحة الإرهاب، وذلك بمراجعة الوثائق التي تنظِّم جهود نيجيريا في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب.

ويحلِّل **الفصل العاشر** حواراتٍ مَيدانيةً أُجريت مع اثنين وسبعين إرهابيًّا ثبتت إدانتهم بين عامي 2015 و2017م، واحتُجزوا في سجون إندونيسيا. وقد زُوِّد المعتقلون بموادَّ للقراءة والتعليم تهدِفُ إلى تثقيفهم بمواضيع الإسلام والوطنية وعلم النفس وريادة الأعمال. وشَمِلَت المقابلاتُ التي أجراها الباحثون مواضيعَ مثل وجهات النظر التي دفعت المدانين إلى ارتكاب أعمال إرهابية، ومعنى الجهاد، وواقع الإسلام اليوم، وتطلُّعات تطبيق الشريعة الإسلامية في إندونيسيا.

ويناقش **الفصل الحادي عشر** سياساتِ إعادة التأهيل المعتمَدة في تايلاند، مع الاهتمام بالبرامج التي تعتمدها الدولةُ في السجون في تعاملها مع مرتكبي الجرائم الأمنية، والجماعات المتمرِّدة في المقاطعات الحدودية الجنوبية. ويتطرق الفصل أيضًا إلى جهود الدولة لتحقيق إعادة الدمج الاجتماعي للمجرمين الذين أُعيدَ تأهيلهم بعد إطلاق سراحهم؛ من أجل إيجاد فرص عمل نوعية لتحسين أدائهم، وبناء طريقة فاعلة لرعايتهم وتعهُّدهم. ويناقش الفصل التحدِّيات الرئيسةَ التي تنطوي عليها مبادراتُ إعادة التأهيل وإعادة الدمج في تايلاند.

ويهتمُّ الفصل الثاني عشر بنموذج مكافحة التطرف المعتمَد مع المعتقلين في ماليزيا، ويفترض هذا الفصلُ أن التطرف بين المسلَّحين الماليزيين يشمل المراحل الآتية: ما قبل التطرف، التعرُّض للأفكار المتطرفة، استيعاب الأفكار المتطرفة، تمثُّل العقيدة الفكرية المتطرفة، التمرُّد، ما بعد التحقيق، وأخيرًا إعادة التأهيل أو محاربة التطرف عند الجناة المدانين.

ويُلقي **الفصل الثالثَ عشر** الضوء على التطوُّرات الأخيرة في مبادرات مكافحة التطرف والإرهاب التي اعتمدتها رابطةُ دول جنوب شرقي آسيا، ولا سيَّما ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة، مع العناية بالفلبِّين، واستخلاص الدروس من هذه البرامج القائمة وتطويرها.

ويستعرض **الفصل الرابعَ عشر** حالاتِ أعمال العنف الجماعي في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتعلَّق الأمر بكيفية قيام إدارة شرطة لوس أنجلوس (LAPD) والمحقِّقين بتخفيف مخاطر التهديد؛ باستخدام إستراتيجية إدارة المخاطر وتقييمها، بالتحالف مع وكالات دراسة التصرُّفات التي يعرضها شخصٌ يعاني مرضًا عقليًّا أو أزمة في الصحة العقلية.

ويقدِّم **الفصل الأخير الخامسَ عشر** لمحةً موجزة إلى برامج إعادة تأهيل الإرهابيين في إسبانيا، وسياقاتها وتحدِّياتها. وقد نفَّذت إسبانيا مبادرات إعادة تأهيل لفكِّ الارتباط وإعادة دمج أعضاءٍ سابقين في منظمة "إيتا ETA"، وهي منظمة إرهابية عِرقية قومية، أجرت حملةً واسعة من التفجيرات والاغتيالات وعمليات الاختطاف على مدى أكثرَ من أربعين عامًا. واستفادت إسبانيا من تجرِبتها هذه في مكافحة الإرهاب الجديد.

ومع استحالة سرد جميع التجارِب المذكورة في الفصول الخمسةَ عشر، سنهتمُّ هنا بالمثال البريطاني (الفصل الثاني)، والماليزي (الفصل الثاني عشر)، والنموذج الأمريكي في لوس أنجلوس (الفصل الرابع عشر). وكذلك النهج الإسباني في إعادة التأهيل (الفصل الخامس عشر)، وبعد ذلك نذكر التجارِبَ العامة المستفادة من الكتاب التي يمكن تعميمُها وتطبيقها في سياقات أخرى.

المملكة المتحدة وإعادة التأهيل

أوضح الكتابُ تجرِبةَ جهود برامج الوقاية من التطرف ومحاربة الأصولية في المملكة المتحدة، والصعوبات التي تواجهها هذه الجهودُ في ديمقراطية ليبرالية أوروبية؛ إذ تسعى الدول النفعية (البراغماتية) مثل المملكة المتحدة إلى تحقيق عوائدَ من الاستثمار والبحث عن طرق لفرض مقاييسَ صارمة.

وإلى حدود عام 2017م كان التهديدُ الإرهابي في المملكة المتحدة متعدِّدَ الجوانب، ويتطوَّر بسرعة لم تشهدها البلادُ من قبل. وقد شهدت هذه السنةُ سبع هجَمات إرهابية، ووصل عددُ عمليات الاعتقال المتعلِّقة بالإرهاب ذروته (304 عمليات اعتقال). ومنذ ظهور تنظيم داعش الإرهابي انضمَّ نحو 850 بريطانيًّا إلى التنظيم، في حين رجع 106 أفراد منهم، وأُدرج كثيرون تحت المراقبة في تركيا. وهناك نحو ألف سجين يُعتقَد أنهم معرَّضون لخطر الانجراف نحو التطرف والإرهاب.

وبالنظر إلى الطبيعة المعقَّدة والمتطورة للتهديد، هناك حاجةٌ ملحَّة إلى جهود شاملة متضافرة لمكافحة الإرهاب في البلاد. ومع إخفاق الحلول العسكرية والأمنية من المنطقي أن يكونَ دحض الأساس الفكري للتهديدات المتطرفة، ومعالجة أسباب تطرف الأفراد، من المتطلَّبات المهمَّة والرئيسة في مواجهة التهديدات الإرهابية. وهذا يعني أنه في سياق مكافحة الإرهاب لا تتردَّد الجهاتُ الأمنية في اعتقال أولئك الذين يُعَدُّون تهديدًا حقيقيًّا، مع العمل الدائب على التصدِّي للعقائد والأفكار المتطرفة غير العنيفة.

محاربة التطرف غير العنيف

في حالة تشخيص هذا التطرف، تجري الإحالات على البرامج الخاصة من قِبَل موظفي الخطوط الأمامية من القِطاع العام، ومن ذلك السُّلطات المحلِّية، ومؤسسات الرعاية الصحية، ومقدِّمو رعاية الأطفال، والمدارس ومؤسساتُ التعليم العالي، وقِطاع السجون والشرطة. ولضمان فاعلية الموظفين في الوكالات المذكورة، طوَّرت وزارةُ الداخلية جلساتِ عمل تدريبيةً لزيادة الوعي بكلِّ ما يخصُّ التطرف. وقد أُعدَّ هذا التدريب لمساعدة الموظفين على إدراك مسؤولياتهم في معرفة مَن هم عُرضةٌ للتجنيد والاستقطاب من قِبَل المتطرفين أو المنظمات الإرهابية.

وبعد الإحالة، تقوم الجهاتُ المعنية بإجراء تقويم للفرد بناءً على ثلاثة أمور؛ **أولها**: العقيدة الفكرية، **ثانيها**: نيَّة الإسهام في الضرر، **ثالثها**: القدرة على إلحاق الضرر. ثم صياغة خطط دعم مناسبة تلبِّي الاحتياجات المحدَّدة للأفراد. ويمكن أن يشملَ ذلك أيَّ مجموعة من الخيارات المختلفة المتاحة في التوجيه والإرشاد؛ لزيادة المعرفة بالمسائل الدينية، ودحض العقائد الفكرية المتطرفة، والعمل على إدارة الغضب، والتشجيع على المشاركة في الأنشطة الرياضية والحركية المفيدة. وإن هناك برامجَ دعم للأُسَر المتضرِّرة بواسطة أنشطة معالجة القضايا.

برامج السُّجون

يتميَّز نظام السجون في المملكة المتحدة بخبرةٍ كبيرة في التعامل مع الإرهابيين، امتلكها من تعامله مع الجيش الجمهوري الأيرلندي المؤقَّت. ولاحظت السلطاتُ أن الإرهاب بدافع عقيدي وفكري زاد زيادةً كبيرة من خطر التطرف بين نزلاء السجون. وبعد مغادرة السِّجن تكون إدارة المُدانين بالإرهاب وَفقَ إجراءات استباقية أخرى. أما المجرمون الأقلُّ خطرًا فإن "بروتوكول" الإدارة مشابه "لبروتوكول" الجناة العاديين؛ إذ تتولَّى السُّلطات مراقبتهم بانتظام واستمرار. وهم يحتاجون إلى رُخَص خاصة للعمل والإقامة في أماكنَ محدَّدة، ويُمنعون السفرَ خارج البلاد، أو ارتكاب أيِّ مخالفات. وأما الإرهابيون الخطِرون فتكون الإجراءات الخاصة بهم أشدَّ؛ إذ تعمل دائرةُ المراقبة الوطنية، بصفتها الوكالةَ الرائدة في إدارة هؤلاء المجرمين، على فرض قيودٍ صارمة عليهم؛ حتى تتيقَّنَ ثباتَهم على الاعتدال، وعدم عودتهم إلى الإرهاب.

نِقاطُ القوة والضعف

تتجلَّى القوة الرئيسةُ للبرامج المختلفة التي تُستخدَم في المملكة المتحدة، في اتِّباع نهج قائم على المجتمع. وعلى الرغم من أن هناك خمسًا وخمسين منظمةً تعمل على مكافحة التطرف وإعادة التأهيل، فإن حيثيات أغلب الجناة وأسرار البرامج تبقى طيَّ الكتمان. وهناك اتهاماتٌ لهذه البرامج، ولا سيَّما برنامجِ "بريفنت Prevent" الشهير، بإضفاء الشرعية على التنميط العنصري وكراهية الإسلام، فضلًا عن كونها أداةً لحظر المعارضة وقمعها تجاه السياسات الخارجية والداخلية للبلاد. وأشار النقَّادُ إلى أن بعض السياسات أثَّرت حقًّا في حرية إنشاء الجمعيات لبعض الجماعات، ومكَّنت من التنميط العِرقي والعقدي والفكري والثقافي والديني.

إعادة تأهيل المتطرفين في ماليزيا

تعتمد ماليزيا على إستراتيجية شاملة لمكافحة التطرف والإرهاب باستخدام أساليبَ ناعمة وصارمة؛ لإعادة تأهيل الجناة، مع الاهتمام بالقضاء على التنظيمات الإرهابية، وهزيمة الفكر المتطرف بجميع أنواعه. وتُعَدُّ معالجة الجذور الفكرية للإرهاب إحدى أكثر الإستراتيجيات فاعليةً ونجاحًا في مواجهة المشكلة.

ويسعى هذا الفصلُ إلى التعريف بالنموذج الماليزي لمكافحة التطرف المستوحَى من تجربة المتشدِّدين المتطرفين في البلاد. وينقسم الفصلُ إلى خمسة أقسام، يتناول القسم الأول استعراضًا تاريخيًّا موجزًا، والسياقَ الذي طُوِّر فيه النموذج. ويتناول القسم الثاني الدراساتِ الاستقصائيةَ للتفسير النظري للتطرف في

ماليزيا. ويشرح القسم الثالث ويقترح نموذجَ التطرف المبنيَّ على تجربة المتشدِّدين المتطرفين. ويوضح القسم الرابع العناصر الأساسية التي أسهمَت في التطرف في ماليزيا. ويناقش القسم الخامس مقدارَ نجاح برنامج إعادة التأهيل في ماليزيا. وفيما يأتي **أنواعُ التطرف** المذكورة في هذا الفصل:

التطرف المعرفي: يشير التطرفُ المعرفي إلى عملية التطرف التي يستخدم فيها الشخصُ تفسيرًا منطقيًا لتسويغ العنف وقَبوله، وهو ردُّ فعل على خطابات وأحداث محلِّية وعالمية. وغالبًا ما يتجلَّى هذا التطرفُ في التعابير اللفظية، والمحادثات اليومية، والمنشورات في وسائل التواصل الاجتماعي، التي يعبِّر المتطرف فيها عن نفسه باستخدام المفردات والمصطلحات الأصولية المتشدِّدة. وتُعَدُّ مراقبة سلوك المشبوهين في وسائل التواصل الاجتماعي من أفضل الطرق لاكتشاف التغيُّرات في أفكارهم وأنماط سلوكهم.

التطرف العاطفي: يشير التطرفُ العاطفي إلى عملية التطرف التي يستخدم فيها الشخصُ مسوِّغات عاطفية لإضفاء الشرعية على قَبول العنف والرضا به. ويُشار إلى ذلك باستخدام كلمات محدَّدة تشير إلى الشعور بالإذلال والغضب والانتقام. وغالبًا ما يستخدم الشخصُ الذي يمرُّ بهذه الحالة كلماتٍ عاطفية، ويُظهر ميلًا إلى العنف على الرغم من أنه قد لا يشارك فيه.

التطرف الديني: يشير التطرفُ الديني إلى عملية التطرف التي يستخدم فيها الشخصُ الإيمان والتسويغ الديني لقَبول العنف والرضا به. وغالبًا ما يستخدم الشخصُ الذي يمرُّ بهذه الحالة النصوص الدينية، أو المعتقَد، أو أقوال بعض العلماء؛ لإضفاء الشرعية على نضاله، و(شرعنة) العنف تجاه الآخرين.

التطرف الفعلي العنيف: وهو المرحلة الأخيرة من مراحل التطرف، ويُراد به ارتكابُ أعمال عنف، أو عمل إرهابي تدميري.

وفي السياق الماليزي فإن معظم المقاتلين الماليزيين يعانون ثلاثةَ أنواع من التطرف على الأقل: التطرف المعرفي، والتطرف العاطفي، والتطرف الديني. أي أنهم يدافعون عن الأفكار الأصولية معرفيًا، ويدفعهم الشعورُ بالذلِّ والإحباط والظلم والغضب عاطفيًا تجاه أشياءَ محدَّدة في حياتهم، وهم يؤمنون دينيًا بأنهم بحاجة إلى اتخاذ مسارات محدَّدة للعمل من أجل تغيير الواقع.

مكافحة التطرف في الولايات المتحدة

لمكافحة التطرف العنيف اهتمَّت الولاياتُ المتحدة الأمريكية بنهج مجتمعي يُعنى بتلبية القوى المؤثِّرة المحلِّية، يسمح للمسؤولين المحلِّيين بربط العَلاقات داخل مجتمعاتهم بواسطة الشرطة ووسائل التوعية المجتمعية. وتعمل الحكوماتُ الاتحادية على أن تكونَ مصدرًا للبحث، وميسِّرًا ومنظمًا، وذلك بتعزيز الشراكات المجتمعية.

نموذج لوس أنجلوس

أُطلق نموذج لوس أنجلوس لمكافحة التطرف العنيف في عام 2008م، وكان يهدِفُ ابتداءً إلى تطوير إستراتيجيات تعاونية بين الحكومة والمجتمع المدني؛ للتصدِّي للتطرف العنيف. وأدَّى هذا إلى ولادة مبادرات مختلفة يقودُها المجتمع ويحرِصُ على تطبيقها، ولا سيَّما المنظماتِ غير الحكومية والمؤسسات التخصصية (الأكاديمية).

وقبل امتلاك لوس أنجلوس نموذجًا لمكافحة التطرف العنيف، تعرَّضت الولاية لسلسلة من الهجَمات في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. في ذلك الوقت فرضت إدارةُ شرطة لوس أنجلوس إجراءاتٍ صارمةً لإعلان الحرب على العصابات، وقامت باعتقالات واسعة؛ لإنهاء هذه المشكلة. إلا أن هذه الإستراتيجية أدَّت إلى فِقدان ثقة المجتمع بمؤسسات الشرطة، مما دفع المؤسسةَ إلى تطوير إستراتيجيات تُشرك فيها المجتمع المدني، أكثر جدوى لمكافحة التطرف العنيف، واستعادت ثقة المجتمع تدريجيًا.

فواصلت شرطة لوس أنجلوس اعتقال القادة الرئيسين، والقائمين بالتجنيد، والأفراد الذين يمارسون العنف. وللحدِّ من مشكلة عنف العصابات، استعانت أيضًا بخبرات المجرمين السابقين، ودعَت إلى مبادرات التنمية الفردية، مع تقديم الدعم لتوظيفهم وإعادة دمجهم في المجتمع.

ويبقى هذا النموذجُ جديرًا بالثناء؛ لفاعليته وجدواه، إذ واجه تحدِّيات من المواقف المعقَّدة المتعلِّقة بمكافحة التطرف العنيف على مدى العِقدَين الماضيين، وتطوَّر على جبَهات شتَّى، وتحوَّل بمرور الوقت إلى الاستثمار في المجال الاجتماعي، ونجح في إعادة تعريف مفاهيمه، وتحديد أُطره، وتمكَّن من تغيير كثير من الأفراد المتضرِّرين وإقناعهم بنبذ العنف، مما حالَ دون انتشار التطرف العنيف.

النهج الإسباني

أُعدَّت برامجُ إعادة التأهيل الإسبانية في السجون؛ لتوليَ كبير عنايتها عقائدَ السجناء وأفكارهم وتصرُّفاتهم، الذين أدينوا بالإرهاب، أو صُنِّفوا على أنهم متطرفون داخل السجون. وينصُّ الدستور الإسباني على أن سياسات السَّجن والتدابير الأمنية للسجون يجب أن تكونَ موجَّهةً نحو إعادة التثقيف، وإعادة الدمج الاجتماعي للمُدانين. وهذا يوضح الهدفَ الذي يسعى إليه نظامُ السجون الإسباني في العمل على إعادة تأهيل السجناء. إضافة إلى هذا يشير الإطارُ القانوني للسجون الإسبانية إلى أن إجراءاتِ محاربة التطرف وإعادة دمج السجناء تتألف من مجموعات مختلفة من الأنشطة التي ترصُد التقدُّم المحرَز باستمرار. وبالقَدر نفسه من الأهمية، لكي يكونَ السجين مؤهَّلًا للمشاركة في برنامج إعادة التأهيل، يجب أن

يُعربَ عن استعداده للانخراط في البرنامج. وهذا يعني أن إعادة التأهيل داخل السجن ليست إجبارية؛ بل تطوُّعية يتحمَّل النزلاء مسؤوليةَ متابعتها.

تطرف منظمة إيتا

بين ستينيات القرن العشرين والعِقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان أكبرُ تهديد للأمن الداخلي لإسبانيا يتمثَّل في منظمة إيتا العِرقية القومية الانفصالية ETA. في هذه الحِقبة ارتكب التنظيمُ ما لا يقلُّ عن 829 عملية اغتيال، استهدفت غالبًا أفرادَ قوات الأمن، فضلًا عن السياسيين ورجال الأعمال والمدنيين. وعندما قُبض على أغلب قادة المنظمة وحُكم عليهم بالسَّجن، بدأت السُّلطات في إعداد سياسات لجعل نزلاء منظمة إيتا ينسحبون من الحركة، ويقرُّون برفض مبادئ الإرهاب قبل إطلاق سراحهم.

تنهل كثيرٌ من سياسات مكافحة التطرف الحالية في إسبانيا من مَعين تجربتها في التعامل مع أعضاء منظمة إيتا. وقد كان لدى نزلاء منظمة إيتا من قبلُ معدَّلٌ مرتفع من العودة إلى الإجرام؛ إذ كان كثيرٌ منهم يرجعون إلى العنف بعد العفو عنهم وإطلاق سراحهم. ولم يكن هناك برنامجٌ محدَّد لمحاربتهم إلا سياسة تفريقهم بين السجون، ولا تزال سياسة التشتيت مستخدَمة في إسبانيا حتى اليوم.

إدارة التهديد وإعادة التأهيل

إن إعادة التأهيل عنصرٌ أساسي في مكافحة الإرهاب، وتكون بمشاركة المجتمع المدني بجميع فعالياته. وإذا كانت المشاركةُ المجتمعية أداةً لمنع الإقصاء والتطرف، فإن إعادةَ التأهيل فرصةٌ لفكِّ ارتباط الإرهابيين والمتمرِّدين بالأعمال العنيفة والأفكار الاستئصالية. وبمعالجة العقائد الفكرية المتطرفة والقناعات التي أُسيء فهمها، وغرسِ طرقِ دفاعٍ مناسبة لدى المعتقلين والمشتبَه فيهم، يمكننا منعُ عبث الجماعات الإرهابية بها. وإلى جانب القدُرات التنفيذية التي تهدِفُ إلى القضاء على الإرهابيين، أو القبض عليهم وتفكيك عملياتهم، تُتيح هذه الاستجابات نهجًا شاملًا لمكافحة التطرف والإرهاب.

وشهدت الآونة الأخيرة تجديدَ الإرهابيين لوسائلهم؛ وذلك بتطوير قدُرات إلكترونية متقدِّمة، وإشراك عائلات بأكملها في الأنشطة. وكان لتورُّط عائلات تنظيم داعش الإرهابي ومقاتليه العائدين من ميادين الصراع آثارٌ سلبية كثيرة؛ إذ تحتاج جهودُ مكافحة التطرف إلى إعادة الاهتمام بعائلات بأكملها، وليس استهدافَ الرجال أو العناصر الخطِرة فحسب. مما دفع هذه البرامجَ إلى محاولة فهم التفسيرات المتطرفة أو الحصرية للنصوص الدينية؛ لمعالجة كيفية إقناع العائلات التي أُقنعت بأن أيَّ شخص خارج تنظيم داعش هو عدوٌّ آثم.

ويذكر المؤلِّفان **أساليبَ عديدة لإعادة التأهيل، نذكر منها:**

1. **إعادة التأهيل الاجتماعي**؛ إذ لأفراد الأسرة والمجتمع أثرٌ مهمٌّ في إعادة دمج المتطرف في مجتمعه.
2. **إعادة التأهيل النفسي**؛ إذ يعمل المحتجَزون مع طبيب نفسي بغيةَ إعادة بناء قدُراتهم على العمل في المجتمع، وتحقيق الكفاءة الذاتية، مما يؤدِّي إلى تحوُّل إيجابي في السلوك.
3. **إعادة التأهيل الديني**؛ وذلك لمنع تسويغ العنف باستخدام عقائدَ فكرية دينية، فإن بعض رجال الدِّين ينشرون هذه المفاهيم المغلوطة عمدًا أو غفلة.
4. **إعادة التأهيل التربوي**؛ إذ يُتيح للمحتجَزين فرصًا لاكتساب مؤهِّلات تخصصية أو معرفية؛ ليكونوا مستقلِّين اقتصاديًا وماليًا.
5. **إعادة التأهيل المهني**؛ إذ يسمح للمحتجَزين باكتساب مهاراتٍ جديدةً للتوظيف عند إطلاق سراحهم.
6. **إعادة التأهيل الفنِّي**؛ إذ يُتيح للمحتجَزين العلاجَ بالفنون الإبداعية، ويتضمَّن استخدام موضوعات فنِّية للتدخلات العلاجية التي لها أثر في تغيير الفرد، وتساعد على إعادة دمجه في المجتمع.
7. **إعادة التأهيل الرياضي**؛ إذ تُوظَّف الرياضة والترويح في توجيه طاقة المعتقلين إلى الأنشطة الرياضية البدَنية؛ لإضفاء مزيدٍ من الراحة النفسية، وتحسين ثقتهم بقدُراتهم.

وقد مكَّنت منصَّاتُ التواصل الاجتماعي، مثل: فيسبوك وتويتر وتيليجرام، الحركاتِ الإرهابيةَ العابرة للحدود من تجنيد المؤيِّدين والمتعاطفين عبر الإنترنت، وتهيئتهم للتطرف والإرهاب. وعملت الجماعاتُ التابعة للقاعدة وداعش باستمرار على بناء قدُراتها الإلكترونية؛ لنشر الدعاية وتجنيد الأتباع. وإذا كان لجهود مكافحة التطرف ومحاربة الإرهاب أن تنجح، فيجب أن تأخذَ في الحُسبان إتقانَ الإرهابيين لاستغلال الفضاء الافتراضي السيبراني، مما يدلُّ على الحاجة إلى متابعة يقظة دائمة.

وما لم تعمل الحكوماتُ مع الشركات الكبرى لتنظيم الفضاء الافتراضي، وإحلال ثقافة مضادَّة للكراهية والتطرف على الإنترنت، سيظلُّ الإرهاب تحدِّيًا أمنيًّا كبيرًا.

ويكمن التحدِّي الرئيسُ في التضييق على الدعاية الإرهابية من الوصول إلى الجماهير. ويجب على الدول النظرُ في إنشاء فرق إعادة التأهيل الرَّقْمية، التي قد تشمل محلِّلين أمنيين، وتقنيِّي المعلومات، وخبراءَ في صناعة المحتوى المضادِّ للتطرف.

دروس عامّة

على الرغم من هزيمة تنظيم داعش الإرهابي على الأرض، تبقى قدرةُ التنظيم على الانبعاث قائمة، وتُظهر الهجَمات المستمرَّة في سوريا والعراق إصرارَه على البقاء، ومرونتَه في تحقيق ذلك. إذ تستمرُّ "مقاطعات" داعش من غربي إفريقيا إلى آسيا الوسطى في القتال، وأصبحت جماعاتٌ أخرى مستوحاة منه أكثرَ نشاطًا في جنوبي آسيا وفي جنوب شرقيها.

من ذلك مثلًا: بين عام 2017م ومنتصف 2019م نفَّذت مجموعات وأفراد تُحسَب على تنظيم داعش هجَماتٍ إرهابيةً في أكثرَ من عشرين دولة.

وفي حين يتجه الاهتمامُ إلى تنظيم داعش، يواصل تنظيم القاعدة الإرهابي والجماعاتُ التابعة له حمَلاتٍ إرهابيةً في شمالي إفريقيا واليمن والصومال.

استقطب تنظيمُ داعش أكثر من 40 ألف مقاتل أجنبي، من أكثر من 80 دولة، سواءٌ بالانضمام إلى صفوفه، أو العيش تحت راية الخلافة المزعومة التي أنشأها. ومع أن معظمهم جاؤوا من الدول العربية المجاورة، فإن الآلاف وفَدوا من أماكنَ أخرى، منهم نحو خمسة آلاف من الاتحاد الأوروبي. إذن ما الذي يجب فعلُه تجاه هؤلاء المتطوِّعين الذين أداروا ظهورهم لأوطانهم ومجتمعاتهم وعائلاتهم؛ من أجل الانضمام إلى مجموعة إرهابية؟ هل يجب نفيُهم إلى الأبد؟ وهل يمكن إعادتُهم دون تعريض المجتمعات التي تركوها وراءهم للخطر؟ وهل يمكن إعادةُ دمجهم في مجتمعاتهم؟

حاولت فصولُ هذا الكتاب سردَ البرامج التي أُعدَّت لمكافحة الإرهاب بجميع أصنافه، واهتمَّت الحلولُ السياسية بالاحتمالات الممكنة تجاه المقاتلين الأجانب، ومنها: إمكانيةُ تجريدهم من جنسياتهم، وتركهم في الصحراء، وتسليمهم إلى السُّلطات العراقية أو السورية لمحاكمتهم، ومقاضاتهم أمام محاكمَ دَولية خاصة، أو إرجاعهم إلى أوطانهم ومحاكمتهم هناك. وإذا تعذَّر سَجنهم لعدم كفاية الأدلَّة، فهل يمكن بقاؤهم تحت مراقبة أجهزة الأمن؟

عمومًا تُعَدُّ العائلات عنصرًا مهمًّا في الجهود المبذولة لمحاربة التطرف وإعادة تأهيل أولئك الذين خطَّطوا للعنف أو شاركوا فيه. ويبقى هذا الأمر نسبيًّا في حالة مقاتلي تنظيم داعش الإرهابي وعائلاتهم. وربما أُخذت زوجات المقاتلين الجهاديين أو استُدرجنَ إلى سوريا بأوهام الرومانسية والمغامرة من قِبَل أزواجهنَّ، وبدلًا من ذلك عُوملنَ على أنهنَّ متاع، ونُقلن كإماء. فالعودة إلى الوطن هي أشبه بالهرَب من الجحيم. وتجدُر الإشارة إلى دور الجهاديات المؤطَّرات، فبعضُهنَّ خدم في وَحَدات الحِسبة التابعة لتنظيم داعش، وهنَّ أنفسهن ربما يكنَّ مذنبات بارتكاب جرائمَ خطِرة.

في السياق الأوروبي أثارت الهجرةُ المستمرَّة وتدفق اللاجئين ردودَ أفعال عنيفة، أدَّت إلى تفاقم ظاهرة الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) والعَداء للأجانب. ويرى بعضُ النقَّاد أن إنفاق الموارد العامة على من أظهروا كراهيتَهم للمجتمع الغربي إهدارٌ للمال في أحسن الأحوال، وفي أسوأ الأحوال سيزيد هذا المالُ من الاضطرابات الاجتماعية؛ إذ سيواجه العائدون التمييزَ والريبة، وسيحتاجون إلى الحماية من أعمال الانتقام.

وتجدر الإشارة أن لدى الدول الأوروبية برامجَ كثيرة للوقاية من التطرف ومكافحة الأصولية، بعضُها أكثر تطورًا من الآخر. وهناك دولٌ أوروبية أخرى لا ترى حاجةً إليها؛ لصعوبة تقويم فاعليتها وجدواها. حتى أنصارُ جهود مكافحة التطرف يتوخَّونَ الحذرَ بشأن النتائج المتوقَّعة، فقد أدركوا أن المهمَّة أكثر تعقيدًا مما كان يُتصوَّر، وتبقى مقاييسُ النجاح غامضة. وتشير كثيرٌ من الدراسات إلى أن عددًا كبيرًا من المحاربين لم ينضمُّوا إلى تنظيم داعش الإرهابي إيمانًا بقضية محدَّدة، ولكنَّهم وجدوا سببًا مقنعًا لتسويغ كراهيَتهم وعنفهم. فهم أقلُّ اهتمامًا بتطوير عقيدة فكرية، وأكثر اهتمامًا بتحقيق نتيجة شخصية، وهي التفوُّق على الآخرين. والنتيجة النهائية هي حربٌ عقيدية وفكرية عالمية، وإراقة لمزيد من الدماء.

تُعنى برامج مكافحة التطرف عنايةً كبيرة بالتطرف (الديني)، مع أن بعض فصول هذا الكتاب تتضمَّن محاورَ عن غير المتطرفين الجهاديين. وتواجه برامجُ مكافحة التطرف اليميني مقاومةً كبيرة؛ لأنهم أقربُ إلى الاتجاه السائد. فهم ليسوا (آخرين) مهاجرين غرباءَ في الدول الغربية، والخطوطُ الفاصلة بين التطرف والسلوك العادي أقلُّ وضوحًا. وأظهرَ الهجومُ الإرهابي في نيوزيلندا في 15 مارس 2019م التهديدَ الكبير للعقائد اليمينية المتطرفة، سواءٌ أكانت سياسيةً أو دينية. إلى جانب تصاعد ظاهرة الإسلاموفوبيا في الغرب التي انتشرت إلى أبعدَ من ذلك، فمن المحتمل أن يكون هناك تعصُّب متبادَل، وتطرف وإرهاب في دول كثيرة، وفي الفضاء الافتراضي السيبراني، مما سيؤثِّر في السلام والأمن العالميين. لذلك من المهمِّ أن يبذلَ قادة العالم جهودًا متضافرة لمواجهة جميع أصناف التطرف العنيف، ولا سيَّما التطرفِ الفكري.

لكن كيف نقيسُ نسبة النجاح في مثل هذه البرامج؟ هل بغياب الإرهاب؟ هل بقلَّة الهجَمات؟ وماذا إن كانت الهجَمات دليلًا على الهدوء الذي يسبق العاصفة؟ هل يكون القياسُ بتحسين الاستخبارات وتنفيذ القانون، أو تغييرات حاسمة في الوضع الدَّولي مثل القضاء على تنظيم داعش الإرهابي؟ أم أن النجاح يُقاس بـ"الحفظ والأمان" الذي يطالب به المشاركون في الجهود الوقائية؟ أم بتقليص المظاهر الخارجية للدِّين والعقائد المتطرفة، التي قد تكون أو لا تكون مقدِّمةً للعنف؟

الإرهابُ ليس إشارةً إلى بلوغ التطرف غايته؛ فقد يشترك كثيرون في المعتقَدات والأفكار المتطرفة، لكنَّ القليل منهم فقط يختار طريقَ العنف والإرهاب العملي. وإن المشاركة في أعمال العنف لا تُظهر بالضرورة المعرفةَ العميقة بالدِّين أو العقيدة الفكرية أو السياسة المتطرفة، فكثيرٌ من الإرهابيين غير مدفوعين بعقيدة فكرية؛ بل هناك عواملُ كثيرةٌ أخرى تدفعهم إلى الإرهاب؛ وما لم يلفتوا الانتباه إلى أنفسهم بواسطة التهديدات أو الانخراط في أعمال عنف، فمن المرجَّح ألا تكشفَهم أجهزةُ المخابرات. وقد يكون من الضروريِّ تقديمُ المشورة الطبِّية العقلية بدلًا من محاولة فهم التوجُّه الديني أو الدوافع السياسية. ومهما كان الأمر مغريًا فإن زجَّ الجميع في السُّجون قد يُفضي إلى مشكلات أكثرَ من التي نحاول حلَّها؛ لأنه غالبًا ما تكون السجون مرتعًا للعقائد المتطرفة وبؤرة للأصولية. مثلًا: مع أن المقاتلين الأجانب شاركوا في أكثرَ من ربع المخططات الإرهابية في بلدانهم الأصلية، لا يُعَدُّ غالبية المقاتلين العائدين تهديدًا خطِرًا كبيرًا؛ بل قد يكونون فرصةً لإعادة المشاركة المجتمعية.

ومع ذلك فإن محاربة التطرف وإعادة التأهيل يمثلان تحدِّيًا سياسيًا وأخلاقيًا حساسًا، فجهودُ محاربة التطرف وإعادة التأهيل تتطلَّب من الحكومات إشراك المجتمع المدني، وإظهار بعض الليونة والشفافية مع المجتمع؛ إذ توجَّه السياسة عادةً بالمواقف الراسخة على المصالح والخوف، وليس بدراسات مراكز البحث والمنظمات المدنية. وهذا لا يعني إهمالَ الجهود المبذولة في مجال البحث، أو أن الاهتمام الكبير بهذه الموضوعات لم يكن له أيُّ أثر في ممارسة مكافحة الإرهاب. وبغضِّ النظر عن المصطلحات والنظريات المستخدمة، حتى في أفضل الظروف، يصعُب إنجاح إعادة التأهيل والتخلُّص من التطرف نهائيًا، وغالبًا ما يكون الاهتمامُ بمفاهيمَ هشَّة لوصف الظاهرة.

ليس هناك حلٌّ نموذجي لمشكلة التطرف، ولا برنامج مثالي مُجدٍ. فعلى سبيل المثال: بريطانيا التي يُشاد بها على مدار سنوات؛ لعملها الرائد في محاربة التطرف وإعادة التأهيل، كان عليها أن تتأقلمَ في سعيها لتحويل مثل هذه الجهود للتعامل مع التهديد الإرهابي اليوم. وعمومًا يمكن القولُ: إن جهود محاربة التطرف وإعادة التأهيل تظلُّ غيرَ مكتملة، سواءٌ من حيثُ التصورُ، أو التطبيق العملي على الأرض، وإن فاعلية هذه البرامج وجدواها لا تزال موضعَ نقاش.

مع أن تهديد الإرهاب (الديني) لا يزال قائمًا، فإن الظهور الواضح الجليَّ للخطر اليميني واليساري والقومي العِرقي أصبح تحدِّيًا كبيرًا للدول. ولمَّا كانت القدُرات التخطيطية والتنفيذية لمكافحة الإرهاب غيرَ مُجدية في مكافحة التطرف في جميع مراحله، وجبَ علينا أن نسألَ عمَّا إذا كان بإمكاننا إشراكُ المجتمع المدني في إستراتيجيات إعادة التأهيل في المراحل الأولى والوسطى، بدلًا من انتظار تحوُّل التهديد إلى إرهاب. وهذا حقًّا ما انتبهت إليه الحكومات، فبدأت في إشراك جميع أطياف المجتمع في مشاريع الوقاية من الأصولية.

ومع هذا يبقى التطرفُ والإرهاب (الديني) في طليعة النقاشات العامة، ويمكن أيضًا اشتقاقُ التطرف والعنف من مرجعيَّات دينية وسياسية أخرى. على سبيل المثال: الحركاتُ اليمينية والبوذية والمسيحية الأصولية تنخرط أيضًا في الهجَمات الإلكترونية وتطرف الشباب، بواسطة الدعاية الرَّقْمية وغير ذلك. لهذا، إذا أخفقت الحكوماتُ الوطنية في التصدِّي لجميع أنواع الإرهاب، يمكن أن تتصاعدَ الصراعاتُ وتتطور إلى حركات تمرُّد واسعة النطاق، وتنتشر في مناحي أخرى للمجتمع.

يتميَّز الكتاب بتنوُّع وجهات النظر والموضوعات التي يقدِّمها في الدراسات الميدانية من دول مختلفة، ويبرهن أن جهود إعادة التأهيل ومكافحة التطرف ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعوامل الاجتماعية والسياسية المحلِّية، مما يحدُّ من إمكانية تصدير السياسات والتجارِب الجاهزة، مع وجود بعض المبادئ الأساسية التي يمكن تعميمُها في حالات محدَّدة.

تُعَدُّ أسباب التطرف العنيف معقدةً ومرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي يعيشها الناسُ، والتي تحكم البلاد.

وبعد إنشاء فرقة العمل الدَّولية المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في عام 2005م، اعتمدت الجمعيةُ العامة للأمم المتحدة **إستراتيجيةً عالمية لمكافحة الإرهاب، على أساس أربعة محاورَ رئيسة هي:** 1) معالجة الظروف المؤدِّية إلى انتشار الإرهاب. 2) منع الإرهاب ومكافحته. 3) بناء قدُرات الدول للوقاية من التطرف وتعزيز دور الأمم المتحدة. 4) ضمان حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ومع أن الإستراتيجية الدَّولية بدأت في عام 2005م، لم تُدرك الحكومات والوكالات الدَّولية الحاجة إلى مشروع شامل لإدارة التهديد إلا بعد ظهور تنظيم داعش الإرهابي عام 2014م، وبعد الهجَمات الإرهابية التي زعزعت استقرارَ كثير من الدول. وشَمِلَ ذلك الاعتمادَ على مجموعة من الشركاء، ومنها المنظماتُ المجتمعية والقِطاع الخاص، إضافة إلى تطوير كثير من القدُرات في المراحل الأولى والوسطى والنهائية، مثل منع التطرف المجتمعي بواسطة المشاركة والجهود القوية في مكافحة العقائد الفكرية، وإعادة تأهيل الإرهابيين والمتطرفين ودمجهم، واستخدام الاستجابات الحركية لضبط العمليات الإرهابية وتعطيلها. وفي هذا السياق يجب فهمُ مبادئ مكافحة التطرف العنيف ومحاربة الإرهاب، فضلًا عن الاستجابات العسكرية والأمنية الأخرى ضمن الأطُر العالمية لمكافحة الإرهاب.

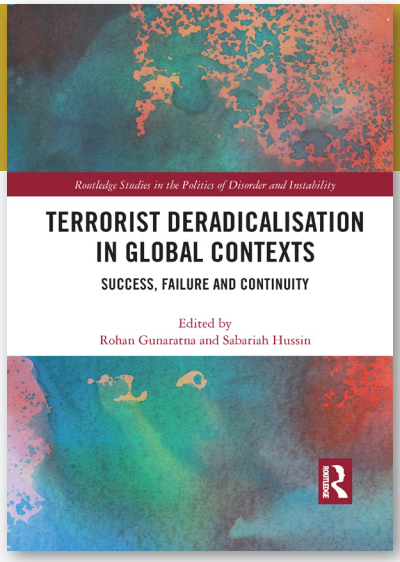

إعادة تأهيل الإرهابيين في السياقات العالمية

النجاح، الفشل، الاستمرارية

الناشر

روتليدج - 2020

ISBN-10: 1032089032

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION